وثيقة المؤتمر الإيزيدي الوطني السوري

استنادًا إلى الإحصائيات غير الرسمية، كان عدد أفراد الأقلية الدينية الإيزيدية في سوريا يُقدّر قبل عام 2011 بنحو مائتي ألف نسمة. ومع ذلك، أخفقت الحكومات السورية المتعاقبة منذ الاستقلال في الالتزام بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث لم تعترف بالوجود القانوني للإيزيديين كأقلية دينية مستقلة، ولم تُسنَّ أي قوانين أو تُدرج مواد دستورية تضمن حقوقهم الدينية والثقافية والسياسية. وقد أدى هذا التجاهل المؤسسي إلى خرق صارخ لالتزامات سوريا الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. من ناحية أخرى، تعرضت الأقلية الدينية الإيزيدية لأكبر عدد من الغزوات على مدار القرون الخمسة الماضية، في حين أنهم لم يكونوا معتدين أو مهاجمين لأي مجموعة بشرية على الإطلاق، بل كانوا دائمًا ضحايا لحروب دينية أو عرقية أو توسعية.

إن الإيزيدية تُعدّ ديانة مستقلة وغير تبشيرية ذات جذور تاريخية عميقة تمتد إلى آلاف السنين. ويتمركز الإيزيديون جغرافيًا على أراضيهم التاريخية في مناطق الحسكة، قامشلو (القامشلي)، عامودا، سري كانيه (رأس العين)، عفرين وحلب. ويتميز الإيزيديون بوحدتهم الدينية والقومية، حيث إنهم أكراد القومية وإيزيديون الديانة، مما يجعلهم مكونًا فريدًا ضمن النسيج السوري.

على مدار القرون، كانت الأقلية الإيزيدية هدفًا مستمرًا لحملات إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يشكل انتهاكًا مباشرًا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948. وقد بلغت هذه الجرائم ذروتها منذ عام 2012، حيث أكدت تقارير موثقة صادرة عن منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أن التنظيمات المتطرفة ارتكبت جرائم ضد الإنسانية بحق الإيزيديين في سوريا، بدوافع دينية متطرفة تنتهك القوانين الدولية والعرفية التي تحظر الاضطهاد الديني.

في ظل التحولات السياسية الجذرية التي شهدتها سوريا بعد سقوط النظام السوري، أصبح من الضروري أن تتخذ العملية الدستورية القادمة إجراءات استباقية لضمان حقوق الإيزيديين وفقًا لمبادئ العدالة الانتقالية، التي تُعرفها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنها مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي تهدف إلى معالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وعليه، يهدف "المؤتمر الإيزيدي الوطني السوري" إلى وضع إطار قانوني واضح ومُلزم يتضمن الاعتراف الدستوري بحقوق الإيزيديين، وحمايتهم من أي استهداف مستقبلي، وضمان مشاركتهم الفاعلة في صياغة مستقبل سوريا السياسية. كما يؤكد الإيزيديون أن مطالبهم تمثل جزءًا لا يتجزأ من الجهود الوطنية لتحقيق العدالة لجميع المكونات السورية، بما يضمن التعايش السلمي والمساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين.

نظرًا لحجم الانتهاكات الجسيمة والجرائم الممنهجة التي تعرض لها الإيزيديون في سوريا، انعقد هذا المؤتمر بحضور ممثلين عن المنظمات والتيارات والمؤسسات والجمعيات الإيزيدية في الداخل السوري والخارج، إلى جانب رجال دين وشخصيات مستقلة ونشطاء وحقوقيين إيزيديين من داخل سوريا وخارجها. ويُجمع المشاركون على أن هذه البنود تُشكل أساسًا قانونيًا لضمان الحقوق السياسية، المدنية، والدينية للإيزيديين، ولتوفير الحماية من أي انتهاكات مستقبلية، مع ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم السابقة من المحاسبة. كما تمثل هذه المطالب وثيقة قانونية شاملة تُجسد إرادة المجتمع الإيزيدي بكافة أطيافه، وتهدف إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق العدالة والإنصاف ضمن الإطار الدستوري والسياسي للجمهورية السورية المقبلة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني.

وإذ يؤكّد الإيزيديون في سوريا على انتمائهم القومي العميق للمكوّن الكردي الأوسع، فإنّ مطالبهم الدستورية وحقوقهم الدينية والثقافية تُعَدّ ركنًا أصيلًا من المساعي العامة لتحقيق الاعتراف القانوني والتمثيل السياسي العادل لجميع الأكراد في سوريا. ويشدّد الإيزيديون على أنّ طرحهم لهذه المطالب لا يُعدّ **بديلًا ولا مفصولًا** عن التطلّعات الكردية الأوسع، بل يرونه خطوةً مُتمِّمةً ومُعزِّزةً للمشروع الوطني الشامل الرامي إلى إقرار العدالة والإنصاف لكل المكوّنات السورية.

المطالب الدستورية:

1- **الاعتراف الدستوري بوجود الإيزيديين**: إدراج بند صريح في الدستور يقرّ بوجود الإيزيديين كأقلية دينية مستقلة ويضمن حمايتهم وحقوقهم المدنية والسياسية والدينية، على سبيل المثال:
"تُعتبر الديانة الإيزيدية جزءًا أصيلًا من النسيج الثقافي والديني في سوريا، ويتمتع أبناء الديانة الإيزيدية بكافة الحقوق المكفولة لجميع المواطنين بموجب الدستور والقوانين الدولية، بما يضمن كرامتهم وحماية ممتلكاتهم".

2- **إقرار قانون الأحوال الشخصية للإيزيديين**: تضمين مادة دستورية تنص على حق الإيزيديين في تنظيم شؤونهم الشخصية وفقًا لتقاليدهم الدينية الخاصة، مع ضمان حرية اختيار القوانين التي تحكم الزواج، الميراث، والوصاية دون إجبارهم على الالتزام بقوانين الفقه الإسلامي.

3- **إدراج نظام الكوتا لتمثيل الإيزيديين في مؤسسات الدولة**: تخصيص نظام الكوتا سيضمن تمثيلًا عادلًا وفعّالًا للإيزيديين في كافة مؤسسات الدولة، بما في ذلك:
   أ. المجالس التشريعية (البرلمان والمجالس المحلية).
   ب. الهيئات التنفيذية (الحكومة والوزارات).
   ت. الهيئات القضائية (المحكمة الدستورية العليا وغيرها).
   يجب أن تكون نسبة الكوتا محددة بشكل واضح في الدستور لضمان عدم تهميش هذه الأقلية في صنع القرار السياسي والإداري.

4- **إقرار مبادئ العدالة الانتقالية:** تضمين فصل خاص في الدستور ينص على تبني آليات العدالة الانتقالية وفقًا للمعايير الدولية، حيث تكون الجرائم المرتكبة ضد الإيزيديين وكذلك التهجير القسري وتدمير الممتلكات الثقافية والدينية تُعد جرائم لا تسقط بالتقادم، ويجب محاسبة مرتكبيها أمام القضاء الوطني أو الدولي. بما في ذلك:
   أ. ملاحقة مرتكبي الجرائم بحق الإيزيديين قضائيًا.
   ب. تعويض الضحايا عن الأضرار الجسدية، النفسية، والمادية.
   ت. إصلاح المؤسسات التي ساهمت في الانتهاكات أو تغاضت عنها.

5- **ضمان الحق في العودة وإعادة الإعمار:** يجب أن ينص الدستور على حق جميع النازحين والمُهجّرين، بما في ذلك الإيزيديين، في العودة إلى مناطقهم الأصلية. ويتوجب على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان بيئة آمنة ومستقرة للعيش، وإعادة بناء المناطق المتضررة، بما في ذلك المزارات والمواقع الدينية التي تم تدميرها.

6- **حماية الأماكن الدينية والثقافية**: تضمين بند ينص على حماية المزارات والأماكن الدينية للإيزيديين وجميع الأقليات، وتجريم أي اعتداء عليها.

7- **تجريم خطاب الكراهية والتحريض ضد الأقليات:** تضمين مادة دستورية تُجرّم خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الإيزيديين أو أي أقلية أخرى. يجب أن تشمل المادة وضع عقوبات واضحة على الأفراد والمؤسسات التي تروج للكراهية، بما يتماشى مع التزامات سوريا بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

8- **ضمان حيادية الدولة دينياً:** يجب أن تكون سوريا دولة مدنية قائمة على مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون، دون فرض أي مرجعية دينية على التشريع أو الحكم. ويُمنع إدراج أي مواد تُلزم بأن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام أو تجعل الفقه الإسلامي مصدرًا رئيسيًا للتشريع، لضمان المساواة الكاملة بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العقائدية، ومنع التمييز في جميع مؤسسات الدولة، كونها تتعارض مع مبدأ المساواة الدستورية والالتزامات الدولية لسوريا، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

9- **إدراج اللغة الكردية كلغة رسمية:** إضافة بند جديد إلى الدستور ينص على أن "اللغة الكردية لغة رسمية في الجمهورية السورية إلى جانب اللغة العربية، ويُعتمد استخدامها في المؤسسات الرسمية والإدارية والمناهج

التعليمية". هذا البند يعكس التعددية الثقافية واللغوية في سوريا ويضمن الحقوق اللغوية للأقليات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

المطالب التشريعية:

1- **إصدار قانون لضمان عودة المهجّرين وتعويضهم**: ضمان العودة الطوعية للإيزيديين المهجّرين من عفرين وسري كانيه/رأس العين وغيرها من المناطق. بالإضافة إلى تعويضهم ماديًا ومعنويًا عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم ومزاراتهم الدينية، فضلاً عن تخصيص موارد لإعادة بناء المناطق المتضررة، بما في ذلك المزارات والمواقع الثقافية.
2- **إصدار قانون لمكافحة الإرهاب وحماية الأقليات**: يهدف إلى تجريم الجرائم الموجهة ضد الإيزيديين في سوريا، ويُلزم الدولة بملاحقة كافة المتورطين في هذه الجرائم وضمان تعويض الضحايا.
3- **إصدار قانون لمناهضة التمييز**: يُعرّف التمييز بجميع أشكاله ويجرّمه قانونيًا، مع وضع آليات وقائية لحماية الأقليات، وضمان حقوقهم في المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.
4- **قانون مكافحة خطاب الكراهية**: يُجرّم نشر أو الترويج لخطاب الكراهية ضد الإيزيديين أو أي أقلية أخرى، مع فرض عقوبات صارمة على الأفراد والمؤسسات المخالفة.
5- **تصحيح أو تعديل الأحوال المدنية**: ضرورة تصحيح قيود الأحوال المدنية الخاطئة للإيزيديين لجهة الدين.
6- **إنشاء هيئة لمراقبة العيش المشترك**: هيئة مستقلة تُعنى برصد ومكافحة خطابات الكراهية، وتعزيز التعايش السلمي بين جميع المكونات، وتقديم توصيات تشريعية وإدارية للحفاظ على السلم المجتمعي.
7- **البحث عن المختطفين الإيزيديين**: إقرار تشريعات تُلزم الدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية لتحديد أماكن المختطفين الإيزيديين وضمان إعادتهم إلى ذويهم.
8- **تضمين ثقافة التسامح في المناهج الدراسية**: تطوير مواد تعليمية تُسلط الضوء على تاريخ وثقافة الإيزيديين ودورهم في المجتمع السوري، وتعزيز قيم التسامح والتنوع الثقافي والديني في المناهج المدرسية.
9- **تخصيص أيام عطلة رسمية للأقليات**: تعديل قانون العمل ليشمل الاعتراف بالأعياد الدينية للإيزيديين كعطل رسمية مدفوعة الأجر، لضمان احترام ثقافتهم وممارساتهم الدينية.
10- **إحياء ذكرى الجرائم المرتكبة بحق الإيزيديين:** تخصيص يوم وطني لإحياء ذكرى الجرائم والانتهاكات التي تعرض لها الإيزيديون، لتعزيز الوعي بأهمية حماية الأقليات ومنع تكرار الانتهاكات.
11- **إصدار طابع تذكاري:** إصدار طابع وطني يحمل رموزًا تعبر عن التنوع الديني والثقافي في سوريا، لتعزيز قيم الوحدة الوطنية.

المطالب الموجهة إلى الحكومة الانتقالية أو المؤقتة في سوريا:

1. **ضمان تمثيل عادل للإيزيديين خلال المرحلة الانتقالية وفي مؤتمر الحوار السوري:** يجب أن يتم تخصيص تمثيل عادل وفعّال للإيزيديين ضمن كافة الهيئات المعنية بإدارة المرحلة الانتقالية، بما في ذلك مؤتمر الحوار السوري، لضمان مشاركتهم في القرارات التي تؤسس لسوريا المستقبلية.

2. **إدماج الإيزيديين بشكل عادل في لجنة صياغة أو تعديل الدستور السوري:** ينبغي ضمان مشاركة ممثلين عن الإيزيديين في لجنة صياغة أو تعديل الدستور السوري، مع مراعاة أن هذه المشاركة تتيح لهم التعبير عن مطالبهم الدستورية وحقوقهم كأقلية دينية وثقافية، بما يضمن إدراج رؤيتهم ضمن الإطار القانوني الجديد لسوريا.

المطالب الدولية:

1- **الدعم السياسي للإيزيديين**: يطالب الإيزيديون الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بتقديم دعم سياسي لهذه الوثيقة لضمان تمثيلهم العادل في العملية السياسية السورية وفي مؤسسات الدولة المستقبلية، بما يكفل الاعتراف بحقوقهم كمكوّن أصيل في المجتمع السوري.
2- **إنشاء مركز دولي لرصد الانتهاكات**: يناشد الإيزيديون المجتمع الدولي بتأسيس مركز دولي مستقل لرصد وتوثيق الانتهاكات التي تعرضوا لها، بما في ذلك التهجير القسري، تدمير المزارات، والجرائم ضد الإنسانية، مع دعم الجهود القضائية لضمان محاسبة المسؤولين عنها.
3- **الدعم اللوجستي لتوثيق الحقوق**: يطالب الإيزيديون بتوفير دعم لوجستي وتقني لتوثيق الانتهاكات ضدهم، بما يشمل تدريب فرق حقوق الإنسان، وتأمين الموارد اللازمة لجمع الأدلة وتحليلها، وتقديمها أمام المحاكم الوطنية والدولية.
4- **ضمان حق العودة وإعادة الإعمار**: يدعو الإيزيديون المجتمع الدولي لدعم حقهم في العودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية، مثل عفرين وسري كانيه/رأس العين، مع توفير بيئة آمنة ومستقرة، وضمان إعادة بناء المزارات والممتلكات التي تم تدميرها، بإشراف دولي لضمان التنفيذ الفعّال.
5- **تعزيز العدالة الانتقالية**: يطالب الإيزيديون بتفعيل مبادئ العدالة الانتقالية بدعم دولي، لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم ضدهم، وتعويض الضحايا، وإصلاح المؤسسات لضمان عدم تكرار الانتهاكات.
6- **تعزيز التعايش السلمي**: يناشد الإيزيديون المجتمع الدولي بدعم برامج تهدف إلى تعزيز ثقافة التعايش السلمي والتنوع الديني في سوريا، مع التركيز على التوعية بدور الأقليات في بناء مجتمع متماسك وعادل.

الموقعون من المنظمات والمؤسسات:

1. اتحاد ايزيدي سوريا
2. مجموعة "حقوقيون ايزيديون سوريون"
3. مؤسسة ايزدينا
4. اتحاد المرأة الإيزيدية في روج آفا
5. اتحاد شباب إيزيدي سوريا
6. التجمع الإيزيدي السوري -هفبندي
7. البيت الإيزيدي في أقليم الجزيرة وفروعه في الحسكة، عامودا، تربسبيه، سري كانيه.
8. اتحاد إيزيدي عفرين وفروعه في: عفرين، حلب ومنطقة الشهباء.
9. جمعية كانيا سبي
10. البيت الإيزيدي في زيگن -المانيا
11. المجلس الأعلى لايزيدي سوريا
12. تجمع الشباب المثقف

الموقعون من الأفراد:

1. داود ناسو – ناشط حقوقي
2. ابراهيم سمو – ناشط حقوقي وكاتب
3. شيخ زياد عفدال – مدرس الديانة الإيزيدية
4. فواز أيو – ناشط
5. الأم ايمان
6. شيخ خلف حمقادي – رجل دين
7. فتحي عمرو – ناشط
8. جركين نبو
9. حسين سينو
10. سلوى إلياس – ناشطة
11. الشيخ مصطفى كالو
12. وحيد شيخو
13. هدية شمو
14. إبراهيم دوشي
15. علي شلاش
16. حميد علو – محامي
17. هفال رش – محامي
18. عبدو بريمكو – ناشط
19. سعدو برو – كاتب
20. خضر حمو – ناشط
21. مكسيم اسماعيل – ناشط اعلامي
22. بير حكيم مصطفى
23. فتحي عمرو – ناشط
24. فرهاد حسو – ناشط
25. جعفر عيسو
26. حكمت حسو – مهندس وناشط
27. آزاد حمو – ناشط
28. وحيد شيخو – مهندس وناشط
29. عبدو عيسو

30. موال بشار
31. حسين سينو – كاتب
32. سيدو رشيد – شاعر
33. شيار عثمان – خبير تقنية
34. نضال جعفر – فوتوغراف
35. حسين محكو – ناشط